



السياسة النقدية لمصرف لبنان والاستقرار الاجتماعي

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الجامعة اللبنانية - مجمع رفيق الحريري الجامعي

٢٦ كانون الثاني ٢٠١٧ | بيروت - الحدث

قائمة المحتويات

٢.....	١. مقدمة.....
٣.....	٢. مفاهيم السياسة النقدية العصرية.....
٤.....	٣. المفاصل الأساسية للسياسة النقدية لمصرف لبنان.....
٧.....	٤. خلاصة.....

يسرّني أن ألتقي بكم في هذا الصرح التربوي الوطني الذي يجمع بين عراقة التربية ووحودية الانتماء ورسالة العلم، لأستعرض وإياكم موضوعاً يُعتبر من المواضيع الحيوية في الساحة الاقتصادية-المالية العالمية حالياً، ألا وهو السياسة النقدية وعلاقتها بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

لا شكّ أن الأوراق النقدية من فئة "ترليون مارك" التي حملها ملايين الألمان عام ١٩٢٣ ليشتري كل منهم رغيف خبزٍ بهذا السعر،^١ كان لها وقعها الشديد على الرأي العام الألماني. حدث ذلك عقب فشل السياسة النقدية المتبعة حينذاك من تغطية الكتلة النقدية الضخمة المصدرة لتغطية الدين العام وتعويضات خسارة الحرب. فما كان من الأكثرية الشعبية إلا أن سارعت إلى إيصال أدولف هتلر إلى سدة الحكم، ومن ثم المضي في خوض الجزء الثاني من الحرب العالمية. وإذا أضأنا على أحداث العامين الماضيين، نلاحظ كيف أن الخلل الجذري في توحيد آليات السياسة النقدية في القارة الأوروبية في مواجهة الصدمات، قد ضرب نقاط الضعف في الجسم الأوروبي.^٢ فكانت حصة اليونان من تفاقم العجز والدين العام، وصولاً إلى إجراء استفتاء عام ٢٠١٥ وتسلم حزب سيريزا اليساري للسلطة. وبعد عامين من هذا الحدث، نشهد كيف تجهد السياسة النقدية البريطانية في استيعاب آثار الانفصال عن الاتحاد الأوروبي (Brexit)، وإيجاد صيغةٍ للمواءمة بين الحد من انخفاض قيمة العملة البريطانية من جهة، ومواصلة سياسة التحفيز عن طريق ما يُعرف بآلية التيسير الكمي (Quantitative Easing) من جهةٍ ثانية.^٣

تُعطينا هذه الأمثلة التاريخية، بقديمتها وحديثها، نبذةً عن المدى الحيوي للسياسة النقدية، على اختلاف تفاعلاته وامتداداته. إذ يكشف هذا المدى الارتباط الوثيق للسياسة النقدية، إن كان من موقع السبب أو النتيجة، بأبعاد الاستقرار على المستويين الاجتماعي والسياسي. وقد شهدنا في لبنان، ولا يزال، فصلاً من تشابك هذه العوامل. فالحرب الأهلية، وما رافقها من تضخم وانهايارٍ لقيمة العملة الوطنية، أظهرت الضرر الكبير الذي يسببه انعدام الاستقرار على المستويات السياسية والاجتماعية والأهلية على الاقتصاد والنقد. كذلك، في المقابل، تُظهر حقبة ما بعد الحرب قدرة السياسة النقدية على الحد من سلبات وتداعيات الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بلبنان والمنطقة.

سأتناول في كلمتي باختصار بعض مفاهيم السياسة النقدية العصرية وارتباطها بالاستقرار السياسي والاجتماعي. بعد ذلك سأعرض المفاصل الأساسية للسياسة النقدية لمصرف لبنان، خصوصاً ما يتعلّق منها بالاستقرار السياسي والاجتماعي.

II. مفاهيم السياسة النقدية العصرية

في مواجهة استفحال الأزمات المالية وتبعاتها، برزت في المقابل نزعة عالمية نحو تفعيل دور غير تقليدي في السياسة النقدية للمصارف المركزية، بالإضافة إلى السياسات التقليدية، تكون بمثابة عاملٍ رديفٍ للمالية العامة، وتصبو إلى تعزيز النمو والتنمية. تتكوّن هذه السياسة النقدية من شقين: شقٌّ تنفيذي وآخر تنظيمي. وينعكس كلٌّ من النمو والتنمية في الشق التنفيذي عبر جزئه التقليدي وغير التقليدي. ففي الجزء التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية تسعى السلطة النقدية إلى تحفيز النمو وتعزيز التنمية عبر وسائلها وأدواتها التقليدية كالمحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، وحماية سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي، وتحقيق معدلات تضخمٍ متدنية واستقرار في الأسعار، والسعي إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وتمويل عجز المالية العامة وإدارة الدين العام، بالإضافة إلى إدارة العرض والطلب للكتلة النقدية.

أما الجزء غير التقليدي من السياسة النقدية التنفيذية، فيتركز حول إضفاء بعدٍ اجتماعي وأخلاقي وتنموي على أداء السلطة النقدية وتجديد الجهود الرامية إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية-الاقتصادية لديها عبر تطبيق هندساتٍ إضافية في سبيل إفادة الاقتصاد والمجتمع على حدٍ سواء، خاصةً في مواجهة الأزمات. وفي هذا السياق، تتمحور المبادرات غير التقليدية للسياسة النقدية حول قضايا حيوية، منها:

أولاً، مساندة الحكومات في خلق الظروف المؤاتية لتحقيق النمو المستدام، وتوفير الإمكانيات لإعادة إحياء سوق العمل، وتحسين الأمن الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة، وصولاً إلى إطلاق المبادرات التحفيزية للاقتصاد.

ثانياً، تقديم المبادرات التي تهدف إلى ردم الفجوات الشاسعة في المداخيل والثروات، عبر تطوير اقتصاديات السلع العامة المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وتعزيز الاستثمار الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون مستداماً وذا منفعةٍ اجتماعية ولا يبغى الربح الفوري فقط. فالتحدي يكمن في إيجاد سياسات اقتصادية توائم بين استقرار الأسعار والحماية الاجتماعية.

ثالثاً، إيجاد توازن ما بين التمويل الإقراضي والتمويل المساهم، بهدف التخفيف من عبء خدمة القروض وتوزيع المخاطر.

رابعاً، انتهاج السياسات الكفيلة بتطبيق الحداثة عبر مواكبة التطورات المعرفية والتقنية التي تغزو الأنظمة المالية والمصرفية، وتطوير الموارد البشرية للنظام المالي والقطاع المصرفي بناءً على ذلك. كذلك السعي لبناء أنظمة دفعٍ آمنة ومتطورة، وتنظيم الآليات الحديثة لقطاع التقنية المالية (FinTech) المعنية بتقديم الخدمات والعمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. هذا بالإضافة إلى السعي لإقامة نوعٍ من الشراكة التقنية-المالية التي تحقّق تكاملاً بين القطاعين المصرفي

والاتصالاتي بهدف مواكبة التطورات التقنية العالمية في هذا المجال، والتي تؤدي بدورها إلى تعزيز البيئة التنافسية وتخفيض كلفة الخدمات المالية والتخفيف من مشكلة الإقصاء المالي للمستخدمين.

خامساً، تشجيع ظواهر الاقتصاد الإنتاجي، بعيداً عن آفات الاقتصاد الريعي، وإطلاق المبادرات الهادفة إلى تحقيق التجدد الحضاري عبر تعزيز اقتصاد المعرفة والبناء على رأسماله البشري.

وللشق التنظيمي من السياسة النقدية حصته في ردد التنمية. فللسلطة النقدية هامش واسع من القدرة على إيجاد بيئة تنظيمية حاضنة للنمو والتنمية المستدامين، لما تتمتع من صلاحيات تنظيمية على صعيد النظام المالي والقطاع المصرفي. من هنا، يمكن للسياسة النقدية ممارسة المهام التنظيمية التالية دعماً للتنمية:

أولاً، تحسين الاستقرار المالي من خلال تأمين إطار تنظيمي ورقابي عصري وحصين يضمن سلامة النظام المالي والقطاع المصرفي، بما يتناسب مع المعايير والقوانين المالية الدولية، حفاظاً منه على الثقة في هذا النظام.

ثانياً، تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية والإدارة الرشيدة في المصارف المركزية والقطاع المصرفي ككل، وفي مقدمتها الشفافية والمساءلة، لما لها من أثر على مكافحة قضايا الفساد وتحقيق أعلى درجات الكفاءة في النظام المالي.

ثالثاً، تعزيز الثقافة المالية لدى المستهلك كي يدرك حقوقه وواجباته ويقيم المخاطر في سبيل اختياره للخدمات الملائمة لحاجاته، إضافة إلى إيلاء الأهمية للابتكار المالي وحماية المستهلك. بذلك يتأمن الوصول للخدمات وملاءمتها لحاجات المستهلك عبر تحسين الشفافية في عرض الخدمات المالية وإزالة القيود والحوجز المفروضة. وكل هذا يصب في تعزيز الاشتغال المالي، بحيث يتمكن كل مواطن من الوصول إلى مصادر التمويل بأقل الأكلاف.

III. المفاصل الأساسية للسياسة النقدية لمصرف لبنان

لقد كان مصرف لبنان سباقاً في انتهاج سياسة نقدية تجمع ما بين العصرية والمحافظة. يمارس مصرف لبنان صلاحياته كسلطة نقدية برؤية تنموية شاملة ومستدامة، واضعاً نصب عينيه تجاوز التحديات التي تفرضها الأزمات المستدامة التي يشهدها النظام المالي العالمي وسط تداعيات أزمته العالمية، وتعاني منها منطقتنا بإرهاصاتها المفصلية على المستويين السياسي والاقتصادي، ويعايشها وطننا عبر تعثر مؤسساته وأعباء اقتصاده الذي يعاني تراجعاً في الطلب الخارجي. لذلك، تبرز الأهمية الاستراتيجية للدور الحيوي الذي يلعبه مصرف لبنان والقطاع المصرفي-المالي اللبناني في صيانة وتفعيل الأمن الاجتماعي-الاقتصادي في أبعاده المالية والتنموية لسد ما يمكن من ثغرات على الصعيد الاقتصادي-الاجتماعي-التنموي.

في هذا السياق، أضحت السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف لبنان، غير التقليدية منها بخاصة، نموذجاً يُحتذى به في المصارف المركزية العالمية، حيث أثبتت نجاعتها وجدواها في مواجهة التحديات. وتقوم هذه السياسة على مبادرات وهندسات توازن بين صيانة الاقتصاد وتنمية المجتمع. يمكن تلخيص أهم مظاهر هذه السياسة بالحديث عن شقين فيما يخص سياستنا النقدية: الجانب التنفيذي، والجانب التنظيمي.

في الشق التنفيذي، دأب مصرف لبنان على أداء دوره النقدي والمالي التقليدي على أكمل وجه، مدعوماً بسلة من الأدوات. ومن أهم ملامح هذا الدور، أولاً، المحافظة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف، مدعوماً بموجوداته من العملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية تعدت الـ 41 مليار دولار، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان للاقتصاد. ثانياً، تأمين استقرار معدلات الفوائد، وتأمين مصادر التمويل للقطاعين العام والخاص، بحيث بلغ معدل الشمول المالي في لبنان نسبة ٤٧ بالمئة مقارنة بـ ١٨ بالمئة في الدول العربية. ثالثاً، تأمين نظام دفع محلي، آمن ومتطور. رابعاً، إدارة فائض السيولة من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف بالليرة اللبنانية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخم الذي حُصر ضمن سقف الأربعة بالمئة. خامساً، تطوير الأسواق المالية، حيث أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية. سادساً، إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعالٍ يهدف إلى الاستمرار في تأمين ملاءة الدولة اللبنانية.

أما الدور التنفيذي غير التقليدي، فقد تميّز بنجاعته في ابتداع المبادرات والحلول في مواجهة التحديات الاجتماعية-الاقتصادية-البيئية. ويتم ذلك من خلال إطلاق المبادرات التحفيزية للمصارف في مجال التسليف إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية والفنية، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل وإعادة تكوين الطبقة الوسطى، وذلك بفوائد مقبولة عن طريق إعفاء المصارف من جزءٍ من احتياطها الإلزامي وتوفير قروضٍ لها بفوائد متدنية. في هذا الإطار، بلغ مجموع قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣، ما يوازي الـ ٥ مليارات دولار، مساهمةً بـ ٥٠ بالمئة من النمو المحقق خلال الأعوام الأربعة المنصرمة. ونظراً لاستمرار الصعوبات الاجتماعية-الاقتصادية، اتخذ المجلس المركزي مؤخراً قراراً بإطلاق رزمة تحفيزية جديدة للعام 2017، تبلغ المليار دولار. وقد تخطت القروض السكنية المئة ألف، وبلغت قروض التعليم الجامعي خمسين ألفاً، كما ساهم مصرف لبنان مباشرةً في إنشاء جامعة متقدمة في بيروت (ESA). كذلك تمّ توسيع رزم الحوافز لتشمل الإنتاج اللبناني للأعمال الفنية، حيث وُضع بتصرف المصارف ما يوازي ١٨٠ مليون دولار بفائدة واحد بالمئة لتمكينها من تمويل الإنتاج اللبناني على المديين المتوسط والطويل، نظراً لأهمية هذا القطاع في تأمين فرص العمل وحاجته إلى التطوير. وبذل المركزي جهوداً في القطاعات الصديقة للبيئة والطاقة البديلة، حيث تجاوزت قيمة القروض البيئية الـ ٦٠٠ مليون دولار، نظراً للوفورات الكبيرة التي تحققها في المستقبل على صعيد المواطن والمؤسسات، وبالتالي المجتمع والاقتصاد. وبادر مصرف لبنان إلى تأمين قروض بفوائد مخفضة لإنشاء مرائب جماعية للعموم بهدف تأجير مواقف للسيارات. هذا

فضلاً عن تأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو 600 مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكلٍ خاص، وذلك بواسطة التمويل الرأسمالي المساهم وليس الإقراضي، مما يجتّب هذا القطاع الناشئ أعباء المديونية. وقد تمّ توظيف أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، مع إمكانية زيادة نسبة توظيفات المصارف في هذا القطاع من أربعة بالمئة إلى خمسة بالمئة في حال تطوره وتوفر الطلب. والجدير ذكره أنه يوجد حالياً في السوق اللبنانية ما يقارب الـ ٨٠٠ شركة ناشئة، وأن القطاع قد خلق ٦,٠٠٠ فرصة عمل، وأضاف إلى الثروة الوطنية ما يقارب المليار دولار. ويتطلع مصرف لبنان إلى نمو في هذا القطاع ما بين سبعة وتسعة بالمئة سنوياً خلال الثلاث سنوات المقبلة، وهو الذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. أما الهندسة المالية الأخيرة، فقد دعمت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية التي بلغت مستويات غير مسبوقة تاريخياً. في حين أن العائدات المترتبة عن الهندسة حُجزت في الشريحة الثانية من رأس مال المصارف لحشد قاعدتها الرأسمالية. وهذا من شأنه أن يمكّن المصارف من تكوين مؤونات عامة إضافية قبيل تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (المعروف بـ IFRS 9) في كانون الثاني ٢٠١٨، وبما يخدم مواجهة أي خطر لديون مشكوك بتحصيلها (حيث طلب مصرف لبنان من المصارف تكوين مؤونات بنسبة اثنين بالمئة من الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان). كذلك سوف تتمكّن المصارف من بلوغ الهدف الذي وضعه مصرف لبنان لنسبة كفاية رأس المال بحلول نهاية ٢٠١٨، وهو ١٥ بالمئة، والتي تزيد عن المتطلبات الدولية (بحسب بازل III).

في الشق التنظيمي للسياسة النقدية، أثبت مصرف لبنان امتلاكه حساً تنظيمياً متميزاً من حيث أسبقيته على الصعيد العالمي في إرساء القواعد والسياسات لنظام مصرفي-مالي آمن ومستقر، مما مكّنه من تجنّب كثيرٍ من تداعيات الأزمة المالية التي عانت منها، وما زالت تعاني، دول كثيرة، منها ما هو في مصاف الدول المتقدمة والغنية. في هذا المجال، قام مصرف لبنان بتطوير نظام مصرفي موثوق يتميز بتقيده الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية المصرفية والمحاسبية. ومن أهم سماته: أولاً، الاستقرار المالي القائم على تحقيق مستوى سيولة مرتفع وكفاية رأس المال والحد من المديونية. وقد أنشأت لهذه الغاية وحدة الاستقرار المالي في مصرف لبنان. ثانياً، السعي لتطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة وحماية المستهلك، حيث أنشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة. ثالثاً، تطبيق المعايير الدولية الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتنظيم حركة الأموال عبر الحدود ومكافحة التهرب الضريبي، مما يبقي لبنان على خارطة المالية العالمية. رابعاً، اتخاذ كل التدابير اللازمة وإصدار التعاميم المطلوبة لمواجهة المخاطر الخارجية، بما يحفظ سمعة لبنان ويمنع الأموال غير الشرعية من الدخول إلى السوق المحلية. خامساً، إنشاء هيئة الأسواق المالية (CMA) بهدف تطوير السوق المالية الضرورية لتفعيل عملية التمويل المساهم، بغية إيجاد توازنٍ ما بين التمويل الإقراضي والتمويل الرأسمالي. وتستعد الهيئة لإطلاق منصة إلكترونية لتداول جميع الأوراق المالية، لتكون على صلةٍ مع العالم أجمع.

.IV خلاصة

ختاماً، غني عن القول أن هذه المبادرات والسياسات، بشقيها التقليدي وغير التقليدي، التنفيذي والتنظيمي، إنما تصبّ جميعها في خدمة الاستقرار السياسي. ذلك أن شرط تحقيق الأمن الاجتماعي هو توفير الأمن الاقتصادي-المالي، وشرط تأمين الاستقرار السياسي هو تحقيق المناعة الاجتماعية-الاقتصادية. يبقى أن تتوفّر الإرادة السياسية في اقتناص الفرص الاقتصادية، وترشيد الإدارة، وتطبيق التخطيط الاستراتيجي والرؤية النهضوية.

وشكراً.

قائمة المراجع

-
- [/https://valentinagurarie.wordpress.com/tag/germany](https://valentinagurarie.wordpress.com/tag/germany) ^١
- <http://blogs.lse.ac.uk/euoppblog/2015/09/02/greece-shows-the-flaws-in-pursuing-a-common-monetary-policy-response-to-economic-shocks-across-the-eu> ^٢
- <http://www.economist.com/news/britain/21701260-britain-faces-months-economic-uncertainty-implications-brexit-bank-england> ^٣